من وقوعه بدون تلك الجملة عدم كونها جملة مايتوقف عليه وجوده
لان هذه جملة مايتوقف عليه وجوده بالوجوب والمواد
من وقوعه بدونها هو الوقوع الراجح بالاولوية موجبة له
لاموجبة له وجوابه ان الممكن من حيث انه ممكن لايمكن اولويته
احد طرفيه اى الوجود والعدم على الطرف الاخر اولوية مستندة
الى ذات الممكن والا فاما ان يمكن طريان الطرف الاخر اولا
وعلى الثانى يكون الاول واجبا فيلزم الانقلاب من الامكان
الى الوجوب وعلى الاول يكون ذلك الطريان ملابسا بسبب
اولا فان كان به فيفتقر تلك الاولوية المحدثة ذلك السبب
لانه على تقدير وجوده يصير الطرف الاخر اولى والا لم يكن
ما فرض انه سبب فاذا كان اولى بالممكن لم يبق اولوية
الطرف الاول فيالضرورة يتوقف اولويته على عدم ذلك
السبب فلا يكون تلك الاولوية ذاتية وهذا خلف وان لم يكن
بملابسة بل يلزم ترجح المرجوح بدون سبب وهو اشد استحالة
قول الشارح يجب وجوده عندها لايقال يجوز ان يظهر
مانع عن ترتب وجوده على وجود تلك الجملة فلم يمتنع الوجود
عند وجودها ولايلزم رجحان من غير مرجح وهو لاينافى كونها
جملة مايتوقف عليه وجوده لانا نقول ان عدم المانع اوعدم
شئ مفاد منه جزء من العلة التامة فهو ينافى كونها جملة
مايتوقف عليه وجوده ان قيل ان وجود المعلول ليس بواجب
عند وجود علته التامة كما ان تحرك الاصابع ليس بواجب
عنه الكتابة لان وجودهما ليس بواجب فى ذلك الوقت فضلا
عن وجوب وجود المتفرع عليها فى ذلك الوقت قلنا المراد
المقصود وجوب الوجود بشرط وجود العلة فيه فنقول
فان قيل اذا كان عدم المانع جزءا من تلك الجملة فكيف يتصور

وجودها

يتصور وجودها لان المركب من الموجود والمعدوم معدوم فان
المعدوم لايؤثر فى الوجود قلنا ان المواد من وجود تلك الجملة
هو وجود هاتين نفسهما لافى الخارج والمواد من وجود الممكن هو
الوجود فى الخارج وان المؤثر فى وجود الممكن هو الموجود و
يجوز ان يكون عدم شئ شرطا لتأثيره فيه وان المراد استلزام
تلك الجملة لوجود الممكن والمستلزم للشئ لايجب ان يكون فاعلا
مؤثرا فيه ولايبعد ان يقال ان المراد بتلك الجملة هو الفاعل
المستجمع لجميع شرائط التاثير ويطلق عليه العلة التامة
ايضا قول الشارح والا امكن عدمه ان اريد بالامكان الا
الامكان العام فالملازمة ظاهرة وان اريد به الامكان الخاص فلا
نتم الابعد فرض كونه فلزوم امكان عدمه على ذلك لاينافى لزوم
امكان وجوده عليه ايضا الا انه قصى على امكان عدمه لانه اكتفى
بهذا فيما نحن فيه والا يمكن ان يقال ههنا ايضا والا امكن وجوده
فى حال الوجود ان توقف الى اخره فيرد عليه انه لاوجه لهذا التخصيص
قول الشارح ففى حال العدم هذا دليل على بطلان امكان عدمه على
ذلك التقدير وحاصله ان كل ممكن لايلزم من فرض عدمه محال و
ههنا يلزم لانه ان عدم عند تحقق تلك الجملة فى وقت مايلزم خلاف
المفروض ان توقف على شئ خارج عنها ورجحان كل من الوجود
والعدم عند تحققها على الاخر من غير مرجح اصلا ان لم يتوقف
على شئ خارج عن تلك الجملة لان نسبتها الى كل من الوجود والعدم
ح على السواء فتدبر قول السابع بل الرجحان بلامرجح لايقال ان
الموصوف ليس غير الصفة بدليل صحة قولنا ما فى الدار الا زيد
اذ لو كان غيرها لم يصح الحصر مع انه صحيح بالاتفاق فلو وجد
الموصوف صفته لايقال ثم انه رجحان بلامرجح والحال انه يقال
ثم وجد الممكن وهو تلك الصفة من غير ان يوجده شئ اخر لانا نقول

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)